السياسة الخارجية العراقية ومحدداتها بعد عام 2003

أ . د ظاهر عبد الزهرة الربيعي م . م عبد الأمير هادي بلبول العمري

كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة البصرة

المستخلص :

تشكلت السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 في مرحلة مصيرية صعبة مر بها العراق بعد الاحتلال الامريكي، وإعادة تشكيل ورسم ملامح الدولة العراقية من جديد، فقد تكونت السياسة الخارجية العراقية من مزيج مركب من تضارب المصالح للقوى السياسية الداخلية والمدفوعة بمحركات خارجية ترغب بان تستحصل لها على موطئ قدم داخل العراق في مرحلة العراق الجديد ، مما أفرزت أداءً سياسياً عراقياً خارجياً غير متوازن ولا يستند على أسس المصالح المشتركة بقدر ما يستند على حجم محركات مصالح القوى السياسية الداخلية وتعميق علاقاتها مع القوى الإقليمية المغذية لها، وبشكل عام يمكن توصيف السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 على اقل تقدير بأنها سياسة مضطربة عانت من عدم وضوح الرؤية والتوجه ، ولعل العراق والقائمين على سياسته الخارجية ليسوا وحدهم السبب في هذا الواقع بقدر ما ان المحيط الإقليمي واضطراباته المتأزمة وقوة الجذب الأيديولوجي والاستقطاب وسياسة المحاور الدولية وفروعها هي التي جعلت السياسة العراقية المبتدئة تتخبط دون رؤية واضحة ومتماسكة بناءً على معطيات الواقع العراقي الداخلي.

Abstract :

tashakalat alsiyasat alkharijiat aleiraqiat baed eam 2003 fi marhalat masiriat saebat mara biha aleiraq baed alaihtilal al'amrikii , watakwin warasm aldawlat aleiraqiat mn jadid , qad takawanat alsiyasat alkharijiat aleiraqiat min mazij muhdath min tadarub almasalih

lilquaa alsiyasiat waldufeat bimuharakat sawda' targhab bi'ana tastahsil laha ealaa mawti qadam dakhil aleiraq fi marhalat aleiraq aljadid , mimaa 'afrazat ada'an syasyaan eraqyaan kharjyaan ghyr mutawazin wala hakam ealaa 'usus alealaqat alaiqtisadiat walddakhiliat waeadhibiha mae alquaa aljawiyat almaghdhiat laha , baynaha eam yumkin taw sayf alsiyasat alkharijiat aleiraqiat baed eam 2003 ealaa 'aqali taqdirabih siasatan mudtaribatan eanat min edm wuduh alruwyat waltawajuh , walaeal aleiraq walqayimin ealaa siasatuh alkharijiat laysuu wahdahum alsabab fi hadha alqrb min alainsiaq waljuhuziat alsiyasat aleiraqiat almubtadiat tatakhabat dun maerifat wadihat wamutamasikat tadae ealaa me alwaqie alwaqie aleiraqii aldaakhili .

مشكلة البحث :

تنطلق مشكلة البحث من التساؤل التالي: ما مفهوم السياسة الخارجية؟ وما التغيرات التي حدثت في سياسة العراق الخارجية بعد عام 2003 ؟ وما محددات السياسة الخارجية العراقية؟

فرضية البحث :

يفترض البحث أن السياسة الخارجية في العراق طرأت عليها تغيرات جذرية بعد عام 2003 تتمثل بتغير نظام الحكم من نظام سياسي رئاسي الى نظام سياسي برلماني، والتزام العراق بسياسة مرنة تقوم على أساس الاحترام المتبادل، وبناء علاقات جيدة على المستويين

الاقليمي والدولي، على الرغم من وجود محددات داخلية وخارجية لها تأثير واضح في سياسة العراق .

اولا : مفهوم السياسة الخارجية :

تختلف تعاريف السياسة الخارجية لكونها تعكس عدة فلسفات اكاديمية وتصورات مختلفة للأشخاص الذين يمثلون هذه الخلفيات العلمية ، لذلك نرى ان السياسة الخارجية اتخذت اساليب عدة في التعامل مع العلاقات الخارجية رغم ان الهدف المعني قد يكون موحداً، لذا سنأخذ بعضا منها لإعطائها المعنى الكامل من وجهات نظر الباحثين. فقد عرفت السياسة الخارجية كإحدى مستويات التحليل في علم العلاقات الدولية بأنها مجموع النوايا التي تدفع بالدول الى نمط معين من السلوك وهي الخطة او الخطط او القرارات التي يمكن الدولة لتحقيقها[1]، او هي قرارات وافعال لأنها جزء من النشاط الحكومي الموجه للخارج وافعال لأنها تعالج مشاكل خارج الحدود مبادئ وافعال تتخذها هيئات ومؤسسات داخل الدولة[2]

لكن تعريف السياسة الخارجية بالنسبة للجغرافيين السياسيين الذي يشير بصورة واضحة الى اهمية الامكانات الجغرافية في توجهات السياسة الخارجية للدولة اذ يعرفها الدكتور (فؤاد خورشيد) بأنها سلوك جيوبوليتيكي مبرمج تمارسه الدولة بتوجيه صناع القرار فيها خارج حدودها السياسية والمحدد بإمكاناتها الجغرافية الذاتية الطبيعية والبشرية والاقتصادية ومجموعة من العوامل الاخرى المكملة لها التي تمثل الارضية التي تستند اليها حسابات صانعي القرار السياسي في رسم العلاقات الخارجية او مع البيئة الدولية ونظامها بشكل يتناغم مع الكيانات السياسية ومركز القوى الجيوبولتيكية الموجودة على الساحة الجغرافية العالمية لضمان بقاء الدولة محافظة على سيادتها وضمان مصالحها القومية وتطورها[3]،

([1]) مازن اسماعيل الرمضاني ، السياسة الخارجية (دراسة نظرية) دار الحكمة ، بغداد ، 1991 ، ص25 0

([2]) سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2000، ص15 0

([3]) فؤاد حمة خورشيد ، الجيوبولتيكس المفهوم والتطبيق، مطبعة دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 2009، 190 0

والدليل على الدور الفعال للمتغيرات الجغرافية في صنع التأثير في الحدث الجيوبوليتيكي ماقاله نابليون بونابرت

(ان سياسة الدولة تكمن في جغرافيتها) وقال فردريك راتزل(ان الجيوبولتيك هو الجغرافية المسخرة لخدمة سياسة الدولة) واكدها هاوسهوفر(ان جوهر الجيوبولتيكي يكمن في دراسة العلاقات القائمة بين سياسة القوة الدولية والخصائص الجغرافية المنسجمة معها، وبخاصة تلك التي يمكن تتطور بموجبها تلك القوة)[1] واجه العراق بعد عام 2003 تغييرين جذريين على صعيد المحيط الخارجي من حيث هيمنة القطب الواحد (امريكا) على القرار السياسي واحتلالها العراق عام 2003 وعلى الصعيد الداخلي بتغيير النظام الحكم في العراق من نظام شمولي الى نظام ديمقراطي فدرالي برلماني وعليه فقد استدعت الضرورة تغير استراتيجية السياسة الخارجية العراقية في الاهداف ووسائل تنفيذ السياسة الخارجية وتفضيل استخدام القوة الناعمة بدلا من ادوات القوة الصلبة والابتعاد عن المواجهات المسلحة على الصعيد الدولي0وعليه فأن السياسة الخارجية العراقية تتقيد بمعطيات الاوضاع الداخلية للبلاد ومتغيرات النظام السياسي الدولي لذلك فأن أي تغير في هذين العاملين سيؤثر على طبيعة الاهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية وعلى حرية حركة دولة العراق على الصعيد الخارجي ، حيث وجدت نفسها بمواجهة التغييرين والطرح الجديد للأدوات السياسية والمؤسسات الرسمية وتعدد مراكز القوة في الساحة الداخلية للبلد[2]. فقد وجد العراق نفسه في عزلة اقليمية ودولية ونتيجة طبيعية لتغير التوازنات الاقليمية والدولية في الشرق الاوسط ومنطقة الخليج العربي والصراع الدائر في العراق منذ احتلاله يتمثل من عدة مستويات محلية واقليمية ودولية ، على الرغم من ان العراق شكل وعبر مراحل تاريخية طويلة مركز توازن اقليمي ودولي وجد نفسه في عزلة اقليمية مما حدا بصانع القرار السياسي العراقي حث الخطى صوب تحقيق حضوره الاقليمي والدولي فضلا عن وجود مشاكل مع دول الجوار بسبب الحروب السابقة والمشاكل الحدودية او الديون المترتبة بذمته مع ابرز

([1]) فؤاد حمة خورشيد الجيوبولتيكس المعاصر - تحليل –منهج سلوك، مديرية الطبع والنشر ، العراق، سليمانية، 2013 ، ص20- 21 0

([2]) صباح نعاس شنافة ، استراتيجية السياسة الخارجية العراقية لم بعد عام 2003 ،مجلة دراسات دولية ، العدد(51)، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 2012 ، ص113 0

مشكلة الا وهي المياه[1].ونتيجة لذلك برزت كل هذه المشاكل بعد الاحتلال واصبحت عائقا امام سياسة العراق الخارجية.

ثانياً : العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية :

لقد أولت المدرسة الجيوبولتيكية أهمية خاصة للعامل الجغرافي، إذ رأت فيه المسبب الأساس والحتمي الذي يقف وراء أنماط التصرف السياسي الخارجي للدول،

بمعنى ان السياسة الخارجية دائمة التأثر وبشكل مستمر بالمدخلات التي توفرها ظروف البلاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والامنية وتتأثر كذلك بعاملي القوة والضعف لتلك المدخلات، ويقيناً ان معرفة المديات الحقيقية لهذين العاملين تعد من الامور الضرورية النامة عن امكانية تبني سياسة خارجية رصينة يمكن ان تحقق اكبر قدر من المخرجات الناضجة والايجابية، واذا اسقطنا تلك المفاهيم على البيئة العراقية لوجدنا ان العراق يختلف عن كثير من الدول اختلافاً جوهرياً واضحاً يتجلى بعدم قدرة ر سياساته على ملاحقة التغييرات الهائلة التي احدثتها نظريات التحديث التي انطلقت في الخمسينات والستينات من القرن المنصرم، الضعف الهائل في بيئته الجغرافية والبشرية. لذلك لم يتمكن من بناء سياسة خارجية ناضجة وعقلانية على الصعيدين الداخلي والخارجي تجنبهم مخاطر التأخر في ملاحقة شتى التطورات التي شهدها العالم[2].أن السياسة الخارجية هي محصلة لتأثير مجموعة متنوعة من العوامل يأتي في مقدمتها العامل الجغرافي والسكاني والاقتصادي والسياسي والعسكري. وهذه العوامل بمجملها تسهم في قوة الدولة أو ضعفها من جهة، فهي تؤثر في سلوكها السياســـي الخارجــي سلبا أو إيجابا من جهة أخرى، لان هناك علاقات متبادلة بين هــذه العوامل وبين السلوك الخارجي للدولة في النظام السـياسي الدولي، وتتمثل هذه العوامل بالاتي:

([1]) دنيا جواد الجبوري، الدور الاقليمي العراقي ، المجلة السياسية والدولية، العدد(15) العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية، 2010، ص215 0

([2]) حسين حافظ وهيب ، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية (دراسة في العاملين الجغرافي والبشري) ، دراسات دولية ،العدد(44) مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 2010، ص16-17 0

1- العامل الجغرافي :

سبق ان تطرقنا اليه في المبحث الاول وتأثيره على الدولة، لذا يمكن ان نستطرق بشكل مختصر بما يخص الموضوع فقط، لذا يُعد العامل الجغرافي أحد العوامل المهمة التي تؤثر في السياسة الخارجية، فأنه يعتبر من ابرز العوامل التي تؤثر في تحديد معالم قوة الدولة أو توجه سياستها الخارجية[1] وبالنتيجة فأنه يؤدي دورا كبيرا في التأثير على سلوك صانعي القرار، وهذا ما أكد عليه نابليون بونابرت ذلك بقوله "إن الموقع الجغرافي للدول يفرض على قادتها سياسة خارجية معينة" وقال ايضاً" ان الزعيم لا يستطيع أن يسلك سياسة خارجية غير التي تمليها عليه جغرافية بلاده"، ولعل العالم الجغرافي البريطاني (هالفورد ماكيندر) هو أشهر من صاغ نظرية العلاقة بين العامل الجغرافي والسياسة الخارجية، إذ أن نظريته تربط بين موقع الدولة وقوتها الدولية، إذ انه يرى أن السيطرة الجغرافية لدولة ما على إقليم جغرافي معين تؤدي إلى السيطرة على أقاليم أخرى[2].طبيعة هذه العلاقات الوثيقة بين العامل الجغرافي وسياسة الدولة وتطورها والتي تحدد بوضوح دورها الايجابي او السلبي في مجال العلاقات الدولية في الحرب والسلم معا[3]. أن تأثير العامل الجغرافي واضح على صانع القرار السياسي الخارجي ولو أن التقدم التكنولوجي الواضح في العالم قد أضعف هذا الدور بشكل كبير، ألا إنه لا يعني إلغاء دوره، لأنه لا يزال فاعلاً ومؤثراً من خلال العناصر المكونة له في تقرير سياسة الدولة الخارجية، نرى ذلك واضحاً في السياسات الخارجية وتأثير هذا العامل على صانع القرار السياسي فموقع الدولة وعمقها ومساحتها وما تملكه من قدرات يؤهلها الموقع الجغرافي تعطي قوة أو ضعف لصانع القرار في المناورات السياسية أو المباحثات والعلاقات الدولية فعلى سبيل المثال: الموقع الجغرافي لجمهورية العراق والذي يعدُّ واحداً من أهمَّ المواقع الجغرافية في منطقة الشرق الأوسط والعالم وكما بين سابقا، ولكن مشكلة العراق الأزلية هي غياب النظام السياسي المستقر، والذي يفرض العراق بلدا

([1]) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 1972، ص68 0

([2]) عدنان هادي نور الاسدي، سياسة العراق الخارجية تجاه المنطقة العربية 2005- 2012 ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة المستنصرية، بغداد، 2014، ص15-16 0

([3]) قبس ناطق محمد، سياسة تركيا الاقليمية وانعكاساتها على الوطن العربي، اطروحة دكتوراه المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2001، ص31.

يحتاجه ويحترمه ويهابه الجميع لكي يفرض علاقاته الخارجية مع الدول ومن منطلق عراقي اصيل[1] .

2 – العامل السكاني:

يعتبر من العوامل الجغرافية البشرية المهمة الذي يعد عنصراً من عناصر القوة للدولة واحد متطلبات قدراته الامنية والاقتصادية والعسكرية والسياسية ، ومن العوامل المهمة في قدرة صانع القرار السياسي وأهمية العنصر البشري ووزنه دوراً في تكوين الدولة سلباً أو إيجاباً من خلال ما يأتي:

ـ العلاقة بين عدد السكان والقدرة الاقتصادية للدولة، إذ تساعد زيادة السكان على زيادة قوة العمل القادر على استثمار الموارد الأولية وتطوير الاقتصاد دون الاعتماد على لد العاملة المستوردة، فالدولة قليلة السكان قد تصبح عملية النمو فيها مستحيلة ، مما يخلق بدوره أعباء على السياسة الخارجية للدولة.

ـ العلاقة بين عدد السكان والقدرة العسكرية والأمنية للدولة، إذ يشكل الكم السكاني الكبير أهم عنصر في رفد الجيش وقوى الأمن الداخلي الذي يعد من وسائل قوة الدولة.اذاً يعود تأثير العامل السكاني في سياسة الدولة بالأساس الى تركيب السكان ومدى تماسكهم الاجتماعي وانصهارهم الوطني ، فضلا عن مستوى التعليم وانخفاض مستوى الامية وغيرها كل ذلك يؤثر بشكل ايجابي على قوة الدولة وبالتالي على مدى قدرتها في تحقيق اهداف سياستها الخارجية والعكس صحيح يؤثر على قدرة وفاعلية سياسة الدولة الداخلية والخارجية.اذ لا يختلف العراق عن الكثير من دول العالم بتعدد اثنياته واديانه وطوائفه ، لكن الاختلاف يكمن في حجم الأقليات وطبيعتها والسياسات الحكومي المتبعة ازائها، او عدم وجود فلسفة اجتماعية سياسية تلتف حولها شرائح المجتمع المختلفة وينصهر فيها الطيف الاجتماعي ببوتقة الوطن والمواطنة دون سواها من التوصيفات الاخرى، واصبحت متفاوتة في الولاء بين الدولة والقومية او بين الدولة المذهبية تبعا لتفاوت اسلوب الدولة في ادارة هذا النوع ، فضلا عن العوامل الاخرى والمتمثلة في طبيعة توزيع الاقلية جغرافياً وحجم

(1) عدنان هادي نور الاسدي، مصدر سابق، ص17- 18 0

سكان الاقلية وقوتها الاقتصادية وطبيعة المرجعيات الفكرية والتي يكون لها التأثير المباشر في قرارات الدولة وسياستها الخارجية[1] .

3- العامل الاقتصادي:

يؤدي العامل الاقتصادي دوراً مهماً في التأثير على حركة السياسة الخارجية لأية دولة، وفي تحديد قدرة صانع القرار السياسي الخارجي في إعطائه القدرة على ممارسة الدور السياسي الدولي الذي يتطلع إليه أو منعه من ذلك، ، وتأثير هذا العامل ينبع من كونه يشكل أحد روافد قوة الدولة، هذه القوة لاتتوقف على مدى توفير الموارد الطبيعية فحسب، وإنما على توفير الإمكانيات لاستغلالها بالشكل الأمثل[2] .

فالاقتصاد مرتبط بالسياسة وبالعكس. فضعف الاقتصاد يؤدي لضعف السياسة الخارجية ويجعلها ضعيفة وغير مؤثر فضلا عن تحقيق قدرٍ معينٍ من الاكتفاء الذاتي بالنسبة لها في الاتجاه الذي يحقق للدولة القدرة على ممارسة سياسة خارجية على قدر من الحرية، غير خاضعة لممارسة الضغوط الدولية الخارجية، وأخيراً فأن الدولة التي تمتلك قدرا من المواد الخام تسطيع ان تقوم بالتصنيع وإنتاج المواد الغذائية ومن الأهداف الأساسية للدولة في سياستها الخارجية[3]

ولكون النفط في العراق يعد المصدر الاقتصادي الوحيد بغض النظر عن بقية الموارد الاخرى، لذا يعتبر العنصر الأساسي للحياة الاقتصادية والصناعية وفي الحرب يؤدي النفط دوراً كبيراً ويكون أكثر أهمية، وما السياسة الخارجية الا ملفاً يعتمد بشكل رئيسي على الاقتصاد وباختلال التوازن فيه تتغير ملفات السياسة الخارجية مع الملفات الاخرى التي لها تأثير مباشر على السياسة الخارجية ، ومن هنا تبرز العلاقة الجدلية بين الاقتصاد والسياسة الخارجية للدول والعراق لايخرج عن هذه القاعدة.

([1]) حسين حافظ وهيب ، العوامل المؤثرة في السياسة العراقية ، مصدر سابق، ص 29-30 0

([2]) علي الدين هلال و نيفين سعد، النظم السياسية العربية ، قضايا الاستمرار والتغيير ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005 ، ص115 0

([3]) عدنان هادي نور الاسدي ، مصدر سابق، ص22 0

4- العامل السياسي :

يؤدي العامل السياسي دوراً بارزاً في تحديد طبيعة القرارات وتنفيذها على المستوى الخارجي، وهذا يتوقف على شخصية صانع القرار السياسي وعليه فان طموحات العراق الخارجية تحدد وفق معطيات الواقع الحالية فيما يخص القطاعات السياسية والاقتصادية والامنية ومن ترسيم السياسات والاستراتيجيات التي يجب ان تتبعها العراق بناءً على هذه المعطيات وتحديد موقع العراق في معادلة التوازن الاستراتيجي الاقليمي[1].

اذا نظرنا للسياسة الخارجية بالنسبة للعراق الجديد فهي سياسة مضطربة وغير مستقرة بسبب غياب الاستقرار السياسي في العراق وبسبب الاحتلال الأمريكي وما ترتب عليه وبعده، والحرب ضد الإرهاب والفكر التكفيري في العراق والمنطقة، وبسبب الفوضى في عملية ترسيخ الديموقراطية في العراق نتيجة ضعف التأهيل الشعبي للانتقال من الديكتاتورية نحو الديموقراطية والحرية، بالإضافة الى المحاصصة الحزبية والسياسية والطوائفية والعرقية. فهناك دول مجاورة للعراق تعمل سراً على عدم الاستقرار في العراق وبدوافع مختلفة "سياسية واقتصادية وطائفية وتاريخية"، وبالتالي منع ترسيخ السياسة الخارجية الرصينة في العراق. ولن تصبح هناك سياسة خارجية رصينة في العراق إلا بزوال الأسباب التي وردت مجتمعة، فحينها سوف يسود الهدوء والاستقرار فترسخ سياسة خارجية تليق بالعراق[2]. وبشكل عام كانت السياسة العراقية منذ عام 2003 اتسمت بعدم وضوح الرؤية والتوجه، ولعل العراق والقائمين على سياسته الخارجية ليس وحدهم السبب في هذا الواقع بقدر ما ان المحيط الاقليمي واضطراباته المتأزمة وقوة الجذب الأيديولوجي والاستقطاب وسياسة المحاور الدولية وفروعها هي التي جعلت السياسة العراقية تتخبط دون رؤية واضحة ومتماسكة بناءً على معطيات الواقع العراقي الداخلي .

([1]) علي بشار اجوان، السياسة الخارجية بين النظرية والتطبيق دراسة حالة العلاقات العراقية – السعودية حتى عام 2014 وافاقها المستقبلية ، 2017، ص44 0

([2]) عدنان هادي نور الاسدي ، مصدر سابق ، ص23-24 0

5- العامل العسكري :

يعد العامل العسكري من العوامل المهمة المؤثرة في السلوك السياسي الخارجي وعلى صانعي القرارات السياسية الخارجية وهو العامل التي تعتمد عليه الدول لتأمين قدرتها الامنية وانتصاراتها العسكرية اثناء فترة الحروب ، فضلا عن كونه من اهم الوسائل التي تتخذه الدول للمحافظة على هيبتها السياسية اثناء فترة السلم واثناء التهديد باستعمالها بقصد ايقاع التأثير السياسي في غيرها[1].

تسير الدبلوماسية جنبا الى جنب مع العامل العسكري ، لان اللجوء الى استخدام القوة العسكرية كأسلوب متمم للدبلوماسية وماهي الا متابعة للسياسة ، فالعلاقة بين القوة العسكرية وتحقيق الأهداف السياسية الخارجية علاقة طردية، فكلما امتلكت الدولة قدرات عسكرية ضخمة ومتنوعة استطاعت تحقيق أهدافها الخارجية بشكل أفضل والعكس صحيح، لذلك الدولة تبحث دائما عن مصادر لدعم وتنمية قدراتها العسكرية رغم اختلاف الامكانيات بين الدول المتقدمة عن الدول النامية في عمليات التسليح العسكري، بالإضافة الى إن دور المنشآت العسكرية كعامل في السياسة الخارجية يفوق دور المنشآت الصناعية لسبب رئيسي هو أننا نعيش في مجتمع دولي يحكمه توازن القوى بين دولة صغرى وتوازن الرعب بين دولة كبرى[2].

ثالثا: وسائل تنفيذ السياسة الخارجية :

تلجأ بعض الحكومات إلى استعمال الوسائل التي ترتبط أساساً بمصادر قوتها لتنفيذ سياستها الخارجية، إذ يتطلب تحقيق هذه السياسة استعمال مجموعة من الوسائل إذ بدونها يصبح من الصعب تحقيق أهداف السياسة الخارجية، ومع اختلاف الباحثين في تصنيف وسائل تنفيذ السياسة الخارجية، إلا إنه مع ذلك نرى في الوسائل التي تلجأ إليها الحكومات لتنفيذها وفقا لإمكانياتها المادية وعلاقاتها الى:

([1]) مازن اسماعيل الرمضاني ، مصدر سابق ، ص105 0

([2]) عدنان هادي نور الاسدي ، مصدر سابق، ص25 0

1- الدبلوماسية :

تعرف الدبلوماسية هي فن ادارة العلاقات الخارجية او اسلوب رعاية مصالح الدولة في الخارج ولدى الدول الاخرى ، وهي الاساليب السياسية التي تتبعها الدولة في تنظيم علاقاتها مع الدول الاخرى [1] .

لذا تُعد الدبلوماسية من أهم وسائل تنفيذ السياسة الخارجية، وهذا واضح من أنها أكثر الوسائل استعمالاً وشيوعاً، إلى درجة يتم فيها الخلط بينها وبين السياسة الخارجية، بل أنها تعد الأداة الأولى في السياسات الخارجية للدول لاسيما في وقت السلم وذلك لأن هدفها الأساس هو التوفيق بين خلافات الدول وفتح مسالك للاتصال بينها من أجل تحقيق ذلك الهدف[2]، بالإضافة الى عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول في غمار إدارتها لعلاقاتها الدولية، وتعد أقدم الوسائل التقليدية لتنفيذ السياسة الخارجية.

2- الوسائل الاقتصادية:

احتلت الوسائل الاقتصادية التي أُعدت كوسيلة للسياسة الخارجية مكانة مهمة في العلاقات الدولية المعاصرة، وتعد الإمكانيات الاقتصادية للدولة أحد أهم المقومات الأساسية في تكوين وبناء قوتها، وبالتالي تشكل أداة مهمة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية[3]، وتشمل الأداة الاقتصادية مجموعة من الأنشطة منها إعطاء وطلب المساعدات الاقتصادية والتفاوض حول تنظيم المعاملات التجارية والتعريفات الجمركية والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية وإعطاء أفضليات تجارية. وللأداة الاقتصادية وجهان هما تقديم الإغراءات أو إيقاع العقوبات ويكون في كلا الحالتين هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف والأغراض[4]، وعليه يمكن القول بأن الوسائل الاقتصادية بأنواعها

([1]) هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، جامعة اليرموك ، الاردن ، 2010، ص213 0

([2]) غسان الغزي، سياسة القوة : مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، ط1، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2000 ،ص40- 41 0

(5) مازن اسماعيل الرمضاني، مصدر سابق، ص314 0

([4]) عدنان نور هادي الاسدي، مصدر سابق، ص38 0

المختلفــة تعــد من وسائل الضغط المهمة التي يمكن استعمالها لتحقيق أهداف سياسية خارجية.

3- الوسائل الدعائية:

تعد الدعاية من الوسائل الفعالة التي تلجأ إليها الدول في تنفيذ سياساتها الخارجية، والذي ساعد على ازدياد أهمية هذه الوسيلة أو الأداة السيكولوجية من أدوات التأثير في النظام السياسي الدولي، وهو زيادة التفاعل بين الدول نتيجة لتأثير وسائل الاتصال وأساليبه وبسبب انتشار التعليم في العالم[1]،ولنجاح الدعاية كوسيلة تنفيذية للسياسة الخارجية يعتمد على تأثيرات العديد من العوامل منها البساطة، قدرتها على جذب الانتباه، وإثارة الاهتمام، قابليتها على التصديق، صلتها وارتباطها بالجمهور المخاطب، توافقها وعدم تناقضها، وأخيراً التردد والتكرار المستمر لبعض عناصر هذه الدعاية[2] .

وأخيراً إن الدعاية هي وسيلة من وسائل السياسة الخارجية يجب إن تعمل في تنسيق كامل مع باقي الوسائل، وهي قد تسبق العمل العسكري الذي قد تنوي الدولة القيام وتضخيمه في الأوساط الدولية أو قد يصاحب العمل الدبلوماسي .

4- الوسائل العسكرية :

وهي تضم كل الوسائل البرية والجوية والبحرية واخر وسيلة تلجأ إليها الحكومات في وقت السلم والحرب لتنفيذ سياساتها الخارجية وتحقيق أهدافها بعد أن تفشل الوسائل السلمية الأخرى كافة. وتتبعه دائما الدول الكبرى نتيجة الامكانيات القوية والاهداف ومصالحها الخاصة. ويتخذ هذا الاستعمال احد المظهرين، هو الاستعمال المادي أو الفعلي للقوة المسلحة في الدفاع عن مصالح الدول وأهداف سياستها الخارجية، بالإضافة إلى التهديد باستعمالها لإجبار الدول الأخرى على الرضوخ والتسليم بأهداف هذه السياسة[3]،وعلى الرغم أن الكثير من المواثيق الدولية تحظر استعمال هذه القوة في العلاقات الدولية، إلا إن ظاهرة اللجوء إلى القوة المسلحة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية هي ظاهرة قائمة

([1]) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات الدولية دراسة في الاصول والنظريات ، مطبعة جامعة الكويت ، الكويت ،1992، ص283 0

([2]) مازن اسماعيل الرمضاني ، مصدر سابق، ص235 0

([3]) غسان العزي، مصدر سابق، ص44-45 0

ومستمرة ويشهد العالم ذلك من سباق التسلح في الوقت الحاضر، وما تفعله الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة شاهد على ذلك .

رابعا : محددات السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 :

واجهت السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 عدة تحديات ادت الى الإخفاق والتواضع في الاداء السياسي، لذا تعاني الدبلوماسية العراقية عموما من مشكلة التداخل في الاختصاصات وعدم تحديد الاولويات وهنا تدخل طريقة تشكيل السياسة العراقية عبر التوافقات بين الاطراف السياسية وليس على اساس فلسفة واضحة تتبناها الدولة ، مما انعكس سلبا على علاقات العراق الاقليمية والدولية ،وهذه المحددات هي:

1- المحددات الداخلية :

توجد عدة محددات داخلية مؤثرة في القرار السياسي الخارجي خاصة بعد عام 2003 نتيجة الاحتلال الامريكي للعراق وتغير النظام السياسي فيه مع تغيرات المنطقة بشكل عام، وتشمل:

أ- تضارب صلاحيات رئيس الوزراء وهيئة الرئاسة :

احتلت مسألة تنظيم وانشاء المؤسسات الدستورية في النظام العراقي بعد التغيير في عام 2003 اهمية كبيرة ومرحلة مهمة نحو الانتقال الديمقراطي الا ان الدستور العراقي لعام 2005 محتوى على لكثير من الغموض بخصوص توزيع الصلاحيات بين السلطات واصبح هذا الوضع معيقا لصنع سياسة خارجية فاعلة، اذ ورد في المادة (107) من الدستور تحديد السلطات المختصة بصنع السياسة الخارجية (ان السلطات الاتحادية تختص بمجموعة من الاختصاصات ومنها رسم السياسة الخارجية والتمثيل لدبلوماسي والاتفاقيات الدولية وغيرها)[1] ،خلال هذا النص من المقصود بها السلطة الاتحادية ، اذ تتألف من فرعين طبقا للدستور هيأة الرئاسة ورئاسة الوزراء وهدا شكل سببا للتنازع بينهما من الذي يمثل سياسة البلاد الخارجية ، ان عدم تحديد الدستور لطبعة النظام السياسي العراقي ولاختصاص المؤسسات الدستورية لابد منها انها اعاقت صنع سياسة خارجية فعالة للبلاد واظهرت عمم اتفاق القوى الحاكمة على كيفية ادارة الازمات التي تواجه ها وكذلك ان القضية ليست

([1]) دستور العراق لعام 2005 ، المادة(107) 0

دستورية فقط بل هي اساسا صراع على السلطة[1] . مما الى ادى ارباك الوضع السياسي وعدم امكانية تفعيل السياسة الخارجية واخذ دورها الكامل مما اتاح الى دول الجوار الاقليمي بالتدخل المباشر في الشؤون الداخلية للعراق وبالأخص التدخل الايراني والسعودي تجاه النظام السياسي في العراق.

ب ـ الفدرالية في الدستور واثرها على السياسة الخارجية :

ان النموذج الفدرالي العراقي على وفق المواد الدستورية التي حددت ملامحها بالتركيز على المواد الدستورية من(110– 121) حددت صلاحيات الحكومة الاتحادية ومنحت صلاحيات لحكومات الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم ، فأن هذه المواد قد فشلت في تحقيق التوازن، اذا نظرنا الى المادة(121) من الدستور منحت الاقليم صلاحيات سيادية واسعة لفتح مكاتب لفتح مكاتب لها في السفارات والبعثات الدبلوماسية لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية مما يفتح المجال لقيام بأنشطة هي من ضمن صلاحيات الحكومة الاتحادية[2]، ومن جهة اخرى اعطى ذلك الخلاف الحرية الكبيرة والمبالغ بها لحكومة الاقليم بإقامة علاقات كبيرة تفوق حجم الاقليم ومكانته وامكانياته ودوره المفترض داخل العراق وداخل العملية السياسية العراقية، فضلا عن الزيارات التي يقوم بها رئيس الاقليم الى دول عديدة على حساب الحكومة الاتحادية والذي كان من المفروض ان تقوم بها الحكومة الاتحادية حفاظا على هيبة الدولة ومركزيتها[3].

هناك العديد من المواد الدستورية اضعفت قدرة الحكومة المركزية الى حد كبير في مواجهة التحديات التي تعرض وحدة العراق الى الخطر، بعضها استغلها الاقليم من اجل تحقيق مكاسب اقليمية على حساب المصالح الوطنية ، تلك المواد حدت من قيام سياسة خارجية مؤثرة في المجتمع الدولي وتحقيق للبلاد مصالحها الحيوية.

([1]) هيفاء احمد محمد، سداد مولود سبع، المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية :المحددات الدستورية والسياسة والعملية السياسية، مجلة دراسات دولية ، العدد (44)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، 2010، ص39-42 0

([2]) دستور العراق لعام 2005 ، المادة(121) 0

([3]) عبد الامير محسن جبار الاسدي ، نحو بناء استراتيجية اقليمية في السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 ،المجلة السياسية والدولية العدد(26-27) ، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2015 ، ص5 0

ج ــ المحددات المؤسساتية :

من اهم المشكلات التي اتسمت بها الممارسة السياسية في النظام السياسي في العراق انها لاتعتمد التراتبية التي اقرها الدستور من حيث الصلاحيات فمن المفترض ان مجلس الوزراء يمتلك صلاحية اصدار القرارات التي لايمكن تجاهلها من قبل الوزارات المختلفة الا ان واقع الممارسة الحقيقية ان الوزارات تمتلك مرجعية خاصة بها وهو الحزب او الكتلة التي يرأس احد اعضائها الوزارة المعنية ويرجع ذلك الى المحاصصة الطائفية والعرقية التي حكمت العراق منذ 2003 ، ولايمكن توزيع المقاعد الا عن عبر توافقات سياسية وفرض الوزراء وعدم اقالتهم بسبب المحاصصة ، هذا ادى الى ضعف اداء الحكومة عامة وسيطرة الحكومة على وزرائها بشكل خاص وحتى في الشأن الخارجي سيطرة المحصصة عليها[1] .

د ـ المحاصصة في انتقاء السفراء للعمل في وزارة الخارجية العراقية:

تعد المحاصصة من ابرز التحديات التي واجهتها السياسة الخارجية ، اذ ان العمل الدبلوماسي مزايا وسمات تختلف عن الكثير من مجالات العمل الحكومي، اذ تتعامل مع ثقافات وقيم ومعايير عالمية ، تلتزم اشخاص ذوي خبرة ودراية بثقافة العمل الدبلوماسي ومتطلباته، ولأهمية العمل الدبلوماسي والسياسة الخارجية فقد خصص (25%) فقط للمحاصصة كما حددها قانون الخدمة الخارجية (45) لسنة 2008 المادة التاسعة ماورد منها تعيين السفراء خارج السلك لدبلوماسي على ان لاتزيد (25%) من مجموع السفراء بناء على مقترح مجلس الوزراء[2]، لكنهم رغم ذلك فانه تم تجاوز هذه النسبة من الكتل السياسية، لذلك فشل اغلب السفراء لكون المرشح حسب القانون اعلاه ان يكون حاصلا على الشهادة الجامعية الاولية او ما يعادلها، مما اعطى الفرصة الى الكتل او الاحزاب السياسية المشاركة في العملية السياسة بعد عام 2003 لترشيح اشخاصٍ حاصلين على شهادات وتخصصات ليس لهم اي صلة بعمل السياسة لخارجية ، لذلك لم يحققوا الادوار التي رشحوا من اجلها وابرزها: ـ

ــ تعزيز وتطوير علاقات العراق مع الدول العربية والدول المجاورة ودول العالم على اساس الاحترام المتبادل وعد التدخل في الشؤون الداخلية.

---

(1) هيفاء احمد محمد وسداد مولود سبع، مصدر سابق، ص45 0

(2) عبد الامير محسن جبار الاسدي، مصدر سابق،ص6 0

ـ تنشيط دور العراق في المنظمات والمؤتمرات بما يخدم مصلحة العراق .

ـ تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والفني والعلمي وتشجيع الاستثمار مع الدول والمنظمات الدولية .

ـ الدفاع عن سياسة جمهورية العراق في المجالات المتنوعة ، وهذا ينعكس على اداء العمل السياسي الخارجي ومن تحديد الدور السياسة الخارجية العراقية[1].

هـ ـ قضية الامن والمشكلات الاجتماعية :

ترتبط قضية الامن في العراق ارتباطا واضحاً ومباشراً بالمشكلات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع العراقي بعد عام 2003، وهذا الارتباط مصدره التداعيات الناجمة عن قضية الامن على الوضع الاجتماعي العراقي ، فأضحى الامن سببا للكثير من المشكلات الاجتماعية(ارتفاع اليتامى والارامل والبطالة والمهجرين من الداخل والخارج) التي تؤثر سلبا على قدرة الدولة من خلال تقليل تخصيصات الموارد المخصصة للسياسة الخارجية واضافتها الى الموارد المخصصة لحل المشاكل الاجتماعية، فانصراف الساسة الحاكمة نحو التركيز على المشكلات الداخلية على حساب السياسة الخارجية وهو ما يقود الى انكماش تلك السياسة داخل محيطها الاقليمي الداخلي وهذا هو حال السياسة العراقية [2]، فضلا عن ذلك الوضع الامني المتردي على صعيده الداخلي ، الى جانب العملية السياسية والظروف المحيطة بها او التوازنات والصراعات السياسية التي رافقتها وتأثيراتها الواضحة على الوضع الاجتماعي الذي شهد نقص واضح في الخدمات الرئيسية للمواطنين وانتشار البطالة والفقر على مستوى البلاد ، رغم الموارد المالية الكبيرة التي اتيحت لها نتيجة الفساد الاداري والمالي بأغلب دوائر الدولة[3]،لذا يعد الملف الامني من اهم الملفات التي ترتبط بها حالة التغيير السياسي في العراق، فعلى الرغم من بقاء هذا الملف بيد الادارة الامريكية حتى منتصف العام 2008 فان ذلك لم يمكنه من احلال الاستقرار في المناطق المأهولة بالسكان، لقد القى الارهاب بظلاله على الواقع السياسي للعراق فنتجت مشكلة

([1]) المصدر نفسه ، ص6 0

([2]) احمد ابراهيم محمود واخرون، حال الامة العربية 2007-2008 ثنائية التفتيت والاختراق، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008 ،ص154- 155 0

([3]) خيرالدين حسيب ، العراق الى اين، مجلة المستقبل العربي ، العدد(362) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2009 ، ص6- 7 0

امنية مستعصية نتجت عنها جملة من المشكلات الاخرى ومن ثم اصبح الامن الوطني العراقي مكشوفاً نحو الخارج وقد انعكست الحالة الامنية المتردية في العراق بصورة مباشرة على اداء الحكومة على المستوى الداخلي والخارجي، بسبب ضعفها والتدخل الخارجي الذي له اجندة معينة يسعى لتنفيذها، فأوجد هذا الوضع البيئة مهيئة لتهديد امن العراق على صعيده الخارجي[1] .

تركت الاعمال الارهابية اثارا كبيرة على المستوى الاجتماعي وتحديات كبيرة للحكومة الذي القى بظلاله على السياسة الخارجية العراقية ،لان اي سياسة خارجية تتأثر بشكل واضح بالوضع الداخلي ودرجة الاستقرار الاجتماعي والسياسي، لاسيما ان قوة السياسة الخارجية تأتي من ترابط وقوة النظام الداخلي ، لذا كل هذه العوامل والمتغيرات تتداخل في الحالة العراقية واثرت على السياسة العراقية بشكل كبير جداً .

2- المحددات الخارجية :

تتقيد السياسة الخارجية بمعطيات الاوضاع الداخلية للبلاد ومتغيرات النظام السياسي الدولي، لذلك فان اي تغيير على هذين العاملين سيؤثر على طبيعة الاهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية وعلى حرية حركة دولة العراق على الصعيد الخارجي[2]. لذلك فأن الهدف من النشاط السياسي الخارجي نسج شبكة من النشاطات والعلاقات الخارجية للاستفادة الى اقصى حد ممكن من عناصر قوتها والتقليل من الاثار السلبية لعناصر ضعفها لتكون المحصلة النهائية هي ضمان امنها واستمرارها واستقرارها من خلال العمل على تلبية احتياجاتها وضمان مصالحه[3].

بعد الاحتلال الامريكي عام 2003 اصبحت السياسة العراقية تحت تعقيدات اقليمية ودولية اسهمت في تقييد حركة الدبلوماسية العراقية ، فهناك بيئة اقليمية ضاغطة بشدة تعيق حرية التحرك الدبلوماسي العراقي . من تحفظ عربي على قبول لعراق ضمن المجموعة العربية وهو

([1]) هيفاء احمد محمد وسداد مولود سبع، مصدر سابق، ص50 0

([2]) صبح نعاس شنافة، مصدر سابق، ص118 0

([3]) علي عباس مراد ، الامن والسياسة الخارجية دراسة في التأثيرات المتبادلة ، مجلة قضايا سياسية ، المجلد(4)، العدد(13) كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، بغداد، 2008، ص71-72 0

تحت الاحتلال، او قبول مشروط يجعل الحركة الدبلوماسية العراقية صعبة في هذا المحيط، مما ادى الى بطء كبير في عملية اعادة السفارات العراقية في الخارج ، او عودة السفارات العربية والاجنبية لممارسة نشاطاتها في العراق، ومن تدخل دول الجوار في شؤون العراق الداخلية التي تنطلق من دوافع مصلحية لا تحدها قيود، بينما كانت للولايات المتحدة الامريكية البلد المحتل الهيمنة على القرار العراقي وفرض رأيها والتدخل في تحديد خياراته تجاه دول العالم والجوار[1] ، لذا تعد التحديات الخارجية محددا واضحا لأداء النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 وعدم امكانية صنع القرار السياسي، لذا يجب النظر اليها من اجل تحليلها والحد منها حتى لا تكون سببا في فشل النظام السياسي في اداء دوره الخارجي او حتى امكانية انهياره ، ومن هذه التحديات :

أ ــ عدم الترابط بين السياسة الداخلية والخارجية:

لاتزال المسافة واضحة بينهما ولم يكن هناك ترابط وتفاعل بين الاثنين، وهذا يشكل تحدياً او قيداً يتطلب التعامل معه بحرص لضمان نجاحات السياسة الخارجية على تطور ونمو المجتمع العراقي وتحسين ظروفه وتعزيز قدراته التنافسية[2].

ب ـ الاحتلال الامريكي بعد عام 2003 وحدوث التغيير في النظام السياسي العراقي :

شكل الاحتلال الامريكي تحدياً حقيقياً للعلاقة بين الولايات المتحدة والحكومات العراقية المتعاقبة بعد التغيير هذا من جانب ، وتحديد علاقات العراق بالقوى الاقليمية والدولية من قبل الاحتلال الامريكي واثر ذلك على القرار السياسي وفق مصالح امريكا في العراق والمنطقة، وأن تجعل السياسة الخارجية العراقية جزءاً من سياستها ومكملا لها في منطقة الشرق الأوسط، فالسياسة الأمريكية تقوم على مصالح أهمها تعزيز مكانتها العالمية، اذ ترى دول العالم عليها ان تتعامل مع الولايات المتحدة في الشأن العراقي لكون القرار السياسي يمر عبر البوابة الامريكية ، كما أن السفارات الأمريكية في عدد من الدول تعمل بوصفها بعثة دبلوماسية عراقية بديلة، إذ أن هذه السفارات هي التي تتولى النظر في القضايا التي تخص العراق وتعمل على حسمها ، اما الدول المؤثرة في السياسة الدولية مثل الاتحاد

([1]) كوثر عباس الربيعي، مصدر سابق، ص 8 0

([2]) حسن علاوي خليفة ، تخطيط السياسة الخارجية العراقية في مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2011 ، ص310-311 0

الاوربي وروسيا والصين وغيرها تعمل من اجل الحصول على مكاسب واستثمارات في العراق بالتعامل مع الطرفين[1]، اما موقف الامم المتحدة في سياستها تجاه العراق فأنها بعيدة جداً لكون دورها محكوم بما تقرره الولايات المتحدة الامريكية وهي التي أعطت الشرعية الدولية لاحتلال العراق بموجب قرارها المرقم (1483) الذي اعترفت به عمليا بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا كقوة احتلال للعراق وقد منح القرار دور للأمم المتحدة في العراق بالتوازي مع دور الولايات المتحدة وحليفاتها، وان الدبلوماسية العراقية لم تؤثر او تتقدم مع المنظمة الدولية ، ما عدا بعض القرارات التي صدرت منها كانت مدعومة من امريكا وبموافقة الدول الدائمة العضوية ضمن توافقات بينهما والمتمثلة برفع الحصار وحماية الاموال العراقية [2] .

وهكذا فالمتغير الأمريكي يعد الدور البارز في توجيه السياسة الخارجية العراقية من جهة، والتحكم بمعطيات البيئة الداخلية من جهة أخرى، فأنه يمكن القول انه في كثير من الأحيان كان هناك غياب للسياسة الخارجية أو أنها موجهة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أو إنها خاضعة للاجتهادات الشخصية أو المؤثرات الحزبية لمن تسلم زمام القرار السياسي الخارجي للحكومات المتعاقبة [3].

إن السياسة الخارجية للعراق بعد عام 2003 افتقدت إلى عامل التأثير على الدائرة الخارجية نتيجة ضعف قدرة الدولة العراقية، فالقوى الخارجية المؤثرة على الوضع الداخلي في العراق تمتلك مكونات قوة وقدرة يمكنها أن تمارس سياستها بفاعلية أكثر من العراق، وأصبح ولفترة ليست بالقصيرة عاجزا عن إنتاج سياسة خارجية مستقلة، واستمر هذا الحال حتى اتفاقية الانسحاب الأمريكي من العراق، ولكن يجب أن لا ننسى إن المتغير الأمريكي له الأثر الكبير في عملية صناعة القرار الخارجي العراقي، وفي ظل بيئة إقليمية غير متقبلة لهذا الوضع الجديد وبيئة دوليـــــة قـــد تسعى بعض دولها إلى أن لا يتجاوز العراق مشاكله الداخلية، وعقب الانسحاب عدت هذه الخطوة أنها تصب في تعزيز استقلالية القرار

([1]) كوثر عباس الربيعي ، مصدر سابق، ص 09

([2])عدنان هادي نور الاسدي ، مصدر سابق ، ص111 0

([3])سعد التميمي، السياسة الخارجية العراقية الواقع والطموح، مركز أضواء للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الموقع. www.adhwaa.com

السياسي الداخلي الذي سينعكس بالضرورة على القرار السياسي الخارجي وفي علاقات العراق مع الأطراف الإقليمية والدولية [1].

ج ـ تدخل دول الجوار الجغرافي :

اوجد الاحتلال الامريكي البيئة المناسبة لتدخل دول الجوار في الشأن الخارجي وقد تمكنت هذه الدول من فرض سيطرتها بشكل قوي من خلال اجندتها الموجودة في الداخل وتعثر العملية السياسية، ومن ثم كانت العلاقات مع دول الجوار لا يقوم على اساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية[2]، بالإضافة عن ذلك فأن القيود على عمل الدبلوماسية مع دول الجوار الاقليمي والدول العربية والميراث الطويل من الخلافات والاشكالات الامنية التي تحد من التعاون مع بعض الدول كما مع تركيا ومشكلة المياه ومع ايران والتدخلات المستمرة ومشكلات الحدود والمياه والنفط، والتدخل السياسي لدول الخليج والفتاوي ودعم الارهاب من قبل بعض المؤسسات السعودية، لذا فأن العمل على تجاوز هذه القيود وخلافات العراق مع جيرانه لا تبدو سهلة لكونها مرتبطة بقيود داخلية تجعل من صنع القرار السياسي الخارجي معقد بفعل تعامل بعض الاطراف السياسية في العراق مع تلك الدول ودفاعها عن مصالحها مع وجود الفاعل الامريكي على القرار السياسي والذي يلعب دور مهم في اثارة هذه التناقضات ويزيدها تعقيداً [3] . نستنتج مما تقدم ان المحددات الداخلية والخارجية تلعب دورا كبيرا في القرار السياسي نتيجة التغيرات التي حصلت في النظام السياسي في العراق وما يترتب عليه من عدم الاستقرار السياسي والصراعات على السلطة من قبل الاحزاب السياسية والمحاصصة والتوافقية السياسية وطبيعة النظام وبعض المواد الدستورية وغيرها جعل دول الجوار الجغرافي ان تتدخل بشكل مباشر وخاصة ما يخصه البحث هما ايران والسعودية مما اثر على القرار السياسي الخارجي العراقي وفق المصالح من خلال الادوات الموجودة في السلطة العراقية جعل القرار السياسي مضطربا في كثير من الاحيان ولايكون في المستوى المطلوب في تمثيل العراق في العام

([1]) عدنان هادي نور الاسدي ، مصدر سابق ، ص120- 122 0

([2]) خيري عبد الرزاق جاسم ، نظام الحكم في العراق بعد عام 2003 والقوى المؤثرة فيه ، ط1 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2012 ، ص251 0

([3]) كوثر عباس الربيعي ، مصدر سابق ، ص9 0

الخارجي وبالأخص العمليات الارهابية وعدم الاجابة من بعض الدول لغموض الرؤيا في العراق وفق ما تتناوله وسائل الاعلام بشكل مغاير لما يحصل ، كما ان الكثير ممن يمثلون العراق في السفارات العراقية لم يكن ولاؤهم بشكل مطلق للعراق، وهذه جعل السياسة الخارجية محددة في هذه القضايا المهمة والتي تمثل واجهة العراق الخارجية .

الاستنتاجات :

1- واجهت السياسة الخارجية لمرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي عام 2003 تحديات كبيرة في مجال العلاقات الاقليمية والدولية نتيجة التغيرات التي حصلت على النظام السياسي في العراق.

2- ان السياسة الخارجية العراقية هي جزء من حالة التغيير الي حصل في العراق بعد عام 2003 والي عم كل مفاصل الحياة وعلى كل المستويات ، ومن ثم فأن أي خلل او ارباك يصيب النظام السياسي فأنه لابد ان يؤثر بشكل مباشر على السياسة الخارجية العراقية.

3- تتأثر السياسة الخارجية بالكثير من العوامل الفاعلة والتي تكون وسيلة ضغط على السياسة الخارجية.

4- ادت المحددات الداخلية والخارجية على عرقلة السياسة الخارجية في الدفاع عن المصالح العراقية سواء كان اقليمياً او دولياً.

5- ضعف النظام السياسي في العراق كان سبباً في عجز السياسة الخارجية في تمثيل العراق الخارجي بالشكل الصحيح بسبب المحاصصة ، مما مهد الطريق الى التدخل الخارجي وخاصة دول الجوار الاقليمي.

6- تأثير الولايات المتحدة الامريكية على الكثير من القرارات السياسية الخارجية، بل لها الدور الكبير في عدم تطور العلاقات مع بعض الدول وفقاً لمصالحها .

7- اثرت حالة عدم الاستقرار السياسي والامني في اضطراب القرارات السياسية الداخلية والتي تعد قاعدة الانطلاق نحو دول العام والجوار الاقليمي وبناء العلاقات الخارجية على وفق ما تقتضيه المصلحة العامة.

المصادر والمراجع:

1- الرمضاني، مازن اسماعيل، السياسة الخارجية (دراسة نظرية) دار الحكمة، بغداد ، 1991.

2- توفيق، سعد حقي، مبادئ العلاقات الدولية، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2000 .

3- خورشيد، فؤاد حمة، الجيوبولتيكس المفهوم والتطبيق، مطبعة دار الشؤون الثقافية، بغداد ، 2009 .

4- ــــــــــــ،الجيوبولتيكس المعاصر- تحليل – منهج سلوك، مديرية الطبع والنشر، العراق، السليمانية، 2013 .

5- شنافة، صباح نعاس، استراتيجية السياسة الخارجية العراقية لم بعد عام 2003،مجلة دراسات دولية ، العدد(51)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ، 2012 .

6- الجبوري، دنيا جواد، الدور الاقليمي العراقي، المجلة السياسية والدولية، العدد(15) العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية، 2010 .

7- وهب،حسين حافظ،العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية (دراسة في العاملين الجغرافي والبشري) ، دراسات دولية ،العدد(44) مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 0 2010

8- نعمة، كاظم هاشم، العلاقات الدولية، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 1972 .

9- الاسدي، عدنان هادي نور، سياسة العراق الخارجية تجاه المنطقة العربية 2005-2012، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية ، جامعة المستنصرية، 2014 .

10- محمد، قبس ناطق، سياسة تركيا الاقليمية وانعكاساتها على الوطن العربي، اطروحة دكتوراه المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2001

11- هلال، علي الدين و نيفين سعد، النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005 .

12- اجوان، علي بشار، السياسة الخارجية بين النظرية والتطبيق دراسة حالة العلاقات العراقية – السعودية حتى عام 2014 وافاقها المستقبلية ، 2017 .

13- طشطوش، هايل عبد المولى، مقدمة في العلاقات الدولية، جامعة اليرموك ، الاردن ، 2010

14- الغزي، غسان، سياسة القوة : مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، ط1، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2000 .

15- مقلد، اسماعيل صبري، العلاقات الدولية دراسة في الاصول والنظريات ، مطبعة جامعة الكويت ، الكويت، 19902 .

16- محمد، هيفاء احمد، سداد مولود سبع، المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية :المحددات الدستورية والسياسة والعملية السياسية، مجلة دراسات دولية ، العدد (44)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، 2010 .

17- الاسدي، عبد الامير محسن جبار، نحو بناء استراتيجية اقليمية في السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 ،المجلة السياسية والدولية العدد(26-27)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2015 .

18- محمود، احمد ابراهيم واخرون، حال الامة العربية 2007-2008 ثنائية التفتيت والاختراق، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008 .

19- حسيب، خيرالدين، العراق الى اين، مجلة المستقبل العربي، العدد(362) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009 .

20- مراد، علي عباس، الامن والسياسة الخارجية دراسة في التأثيرات المتبادلة، مجلة قضايا سياسية ، المجلد(4)، العدد(13) كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، بغداد، 2008

21- خليفة، حسن علاوي، تخطيط السياسة الخارجية العراقية في مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2011 .

22- التميمي، سعد، السياسة الخارجية العراقية الواقع والطموح، مركز أضواء للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الموقع. www.adhwaa.com

23- جاسم، خيري عبد الرزاق، نظام الحكم في العراق بعد عام 2003 والقوى المؤثرة فيه، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2012 .